

 <p>مجلة الدراسات التاريخية والحضارية Journal of Historical &amp; Cultural Studies</p>	<p>IRAQI Academic Scientific Journals</p> 	<p>العراقية المجلات الأكاديمية العلمية</p>	<p>JHCS مجلة الدراسات التاريخية والحضارية</p>
<p>Journal of historical &amp; cultural studies Print - ISSN: 20231116 &amp; Online - ISSN: 88192663</p>			
<p>Journal Homepage: <a href="https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396">https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396</a></p>			

\* Researcher Name (1): Dr. Shilan Tariq  
Safou Al-Hadithi  
Work Address: University of Tikrit, College of  
Arts, Iraq  
Email: [shilan.tariq@tu.edu.iq](mailto:shilan.tariq@tu.edu.iq)

### *Political Procedures of the Sultan's Accession to Power in Granada*

#### **Key Words:**

- Granada
- Sultanate of Granada
- Political Procedures
- Accession to Power
- Al-Andalus

#### **Article Information:**

Received: 21/5/2026

Received in revised form: 4/6/2026

Accepted: 9/6/2026

Final Proofreading: 30/5/2026

Published : 18/06/2026

Information of the corresponding researcher:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY  
/LICENSE. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

#### Abstract:

*This research examines the political procedures for the accession of the Sultan of Granada to power in the Nasrid state, as one of the significant issues in the political history of al-Andalus during its final period. The study aims to reveal the mechanisms adopted in the transfer of authority, beginning with the oath of allegiance, the role of the ruling family, and the influence of political and military elites in legitimizing or removing rulers. It also discusses the impact of internal political conditions, including dynastic conflicts and struggles for power, in addition to external threats represented by Christian kingdoms, on shaping the nature of governance and political procedures. Furthermore, the study highlights the concept of political legitimacy in the Nasrid state and its relationship with military authority and political alliances. The research relies on Andalusian historical sources and modern references to analyze the political system of Granada and its role in maintaining or destabilizing political authority.*

## الإجراءات السياسية لتولي السلطان الحكم في غرناطة

### ملخص:

يتناول هذا البحث الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم في الدولة النصرية، بوصفها إحدى القضايا المهمة في التاريخ السياسي للأندلس خلال عصرها الأخير. ويهدف البحث إلى الكشف عن الآليات التي اعتمدها سلطنة غرناطة في انتقال السلطة، بدءًا من البيعة الشرعية، ودور الأسرة الحاكمة، وانتهاءً بتأثير النخب السياسية والعسكرية في تثبيت السلطان أو عزله. كما يناقش البحث أثر الظروف السياسية الداخلية، كالصراعات الأسرية والتنافس على السلطة، فضلًا عن التهديدات الخارجية المتمثلة بالممالك المسيحية، في تشكيل طبيعة الحكم وإجراءاته. ويسلط الضوء كذلك على مفهوم الشرعية السياسية في الدولة النصرية، ومدى ارتباطها بالقوة العسكرية والتحالفات السياسية. ويعتمد البحث على المصادر التاريخية الأندلسية والمراجع الحديثة لتحليل طبيعة النظام السياسي في غرناطة، وبيان أثر تلك الإجراءات في استقرار الحكم أو اضطرابه خلال المراحل المختلفة من تاريخها.

\*اسم الباحث الاوّل المراسل: د. شيلان طارق صفو

مكان العمل: جامعة تكريت/ كلية الآداب

البريد الإلكتروني: [shilan.tariq@tu.edu.iq](mailto:shilan.tariq@tu.edu.iq)

### الكلمات المفتاحية

- غرناطة
- سلطنة غرناطة
- الإجراءات السياسية
- تولي الحكم
- الأندلس.

### معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: 2026/5/21

تاريخ استلام النسخة النهائية: 2026/6/4

تاريخ قبول النشر: 2026/6/9

تاريخ اجراء التدقيق اللغوي: 2026/5/30

تاريخ النشر على موقع المجلة: 2026/6/18

معلومات الباحث المراسل:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

## المقدمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلامُ على سيدِ الكائنات وإمامِ المتقين، رسول ربِّ العالمين سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين،  
أمَّا بعد:

يُعدُّ تاريخ الأندلس من أبرز صفحات التاريخ العربي الإسلامي، لما شهده من تطورات سياسية وحضارية وثقافية جعلت منه نموذجًا متميزًا في تاريخ الأمم، إذ استطاع المسلمون أن يؤسسوا حضارة امتد أثرها لقرون طويلة، وأسهمت في نقل العلوم والمعارف إلى أوروبا في العصور الوسطى. وقد حظيت الأندلس باهتمام الباحثين والمؤرخين بوصفها جزءًا مهمًا من تاريخ الأمة الإسلامية التي امتدت حدودها من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، فشكَّلت منجزاتها الحضارية ركيزة أساسية في التراث العربي الإسلامي.

وتبرز مملكة غرناطة النصرانية بوصفها آخر معقل إسلامي في الأندلس، إذ واجهت ظروفًا سياسية معقدة وصراعات داخلية وخارجية أثرت بصورة مباشرة في طبيعة الحكم وإدارته. ومن هنا جاءت أهمية دراسة الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم؛ لما لهذا الموضوع من أثر في فهم طبيعة النظام السياسي النصراني، وآليات انتقال السلطة، ودور البيعة والشرعية السياسية في تثبيت السلطان، فضلًا عن معرفة دور الأسرة الحاكمة والنخب السياسية والعسكرية في عملية اختيار الحاكم أو عزله.

ويعود سبب اختيار الموضوع إلى أهمية الكشف عن طبيعة انتقال السلطة في مملكة غرناطة، ولاسيما أن الدولة النصرانية شهدت العديد من الاضطرابات

السياسية، والانقلابات، والصراعات الأسرية التي انعكست بصورة مباشرة على استقرار الحكم. كما أن هذا الموضوع لم يحظَ بدراسة مستقلة وافية تُعالج الإجراءات السياسية لتولي السلطان الحكم من منظور تاريخي تحليلي يعتمد المصادر الأندلسية بصورة مباشرة.

ويهدف البحث إلى التعرف على الأسس السياسية التي اعتمدت في تولي سلطان غرناطة الحكم، وبيان دور البيعة الخاصة والعامة في إضفاء الشرعية السياسية، والكشف عن أثر النظام الوراثي، ودور الوزراء والفقهاء وأهل الحل والعقد في انتقال السلطة، فضلاً عن توضيح طبيعة العلاقة بين السلطان والرعية في الدولة النصرية. كما يسعى البحث إلى إبراز أثر الظروف السياسية الداخلية والخارجية في استقرار الحكم أو اضطرابه.

أما إشكالية البحث فتتمثل في التساؤل عن طبيعة الإجراءات السياسية التي اتبعت في تولي سلطان غرناطة الحكم، ومدى اعتماد الدولة النصرية على الوراثة السياسية أو البيعة الشرعية، وأثر الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية في رسم آليات انتقال السلطة. كما يثير البحث تساؤلاً مهماً حول مدى نجاح تلك الإجراءات في تحقيق الاستقرار السياسي داخل مملكة غرناطة.

واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الروايات التاريخية الواردة في المصادر الأندلسية وتحليلها وربطها بالأحداث السياسية التي شهدتها غرناطة، مع الإفادة من كتب التراجم والمصنفات التاريخية والجغرافية، للكشف عن طبيعة النظام السياسي النصري وآليات انتقال الحكم فيه.

واقترنت طبيعة البحث تقسيمه إلى محاور تناولت التعريف بمدينة غرناطة من حيث التسمية والموقع الجغرافي، ثم دراسة الحياة السياسية في عهد بني الأحمر، تلاها بيان إجراءات تعيين السلطان وأنواع البيعة الخاصة والعامة

ومراسيمها، وصولاً إلى مهام السلطان وأبرز صلاحياته السياسية والإدارية، وانتهاءً بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الختام، فإن دراسة الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم تسهم في فهم جانب مهم من طبيعة النظام السياسي في آخر دولة إسلامية بالأندلس، وتوضح الكيفية التي حافظت بها الدولة النصرانية على استمرارها قرابة قرنين ونصف، رغم ما واجهته من تحديات سياسية وعسكرية كبيرة.

### المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الكائنات وإمام المتقين، رسول رب العالمين سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

يُعدُّ تاريخ الأندلس من أبرز صفحات التاريخ العربي الإسلامي، لما شهدته من تطورات سياسية وحضارية وثقافية جعلت منه نموذجاً متميزاً في تاريخ الأمم، إذ استطاع المسلمون أن يؤسسوا حضارة امتد أثرها لقرون طويلة، وأسهمت في نقل العلوم والمعارف إلى أوروبا في العصور الوسطى. وقد حظيت الأندلس باهتمام الباحثين والمؤرخين بوصفها جزءاً مهماً من تاريخ الأمة الإسلامية التي امتدت حدودها من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، فشكّلت منجزاتها الحضارية ركيزة أساسية في التراث العربي الإسلامي.

وتبرز مملكة غرناطة النصرانية بوصفها آخر معقل إسلامي في الأندلس، إذ واجهت ظروفًا سياسية معقدة وصراعات داخلية وخارجية أثرت بصورة مباشرة في طبيعة الحكم وإدارته. ومن هنا جاءت أهمية دراسة الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم؛ لما لهذا الموضوع من أثر في فهم طبيعة النظام السياسي النصراني، وآليات انتقال السلطة، ودور البيعة والشرعية السياسية في تثبيت السلطان، فضلاً عن معرفة دور الأسرة الحاكمة والنخب السياسية والعسكرية في عملية اختيار الحاكم أو عزله.

ويعود سبب اختيار الموضوع إلى أهمية الكشف عن طبيعة انتقال السلطة في مملكة غرناطة، ولاسيما أن الدولة النصرانية شهدت العديد من الاضطرابات السياسية، والانقلابات، والصراعات الأسرية التي انعكست بصورة مباشرة على استقرار الحكم. كما أن هذا

الموضوع لم يحظَ بدراسة مستقلة وافية تُعالج الإجراءات السياسية لتولي السلطان الحكم من منظور تاريخي تحليلي يعتمد المصادر الأندلسية بصورة مباشرة.

ويهدف البحث إلى التعرف على الأسس السياسية التي اعتمدت في تولي سلطان غرناطة الحكم، وبيان دور البيعة الخاصة والعامة في إضفاء الشرعية السياسية، والكشف عن أثر النظام الوراثي، ودور الوزراء والفقهاء وأهل الحل والعقد في انتقال السلطة، فضلاً عن توضيح طبيعة العلاقة بين السلطان والرعية في الدولة النصرانية. كما يسعى البحث إلى إبراز أثر الظروف السياسية الداخلية والخارجية في استقرار الحكم أو اضطرابه.

أما إشكالية البحث فتتمثل في التساؤل عن طبيعة الإجراءات السياسية التي اتبعت في تولي سلطان غرناطة الحكم، ومدى اعتماد الدولة النصرانية على الوراثة السياسية أو البيعة الشرعية، وأثر الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية في رسم آليات انتقال السلطة. كما يشير البحث تساؤلاً مهماً حول مدى نجاح تلك الإجراءات في تحقيق الاستقرار السياسي داخل مملكة غرناطة.

واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الروايات التاريخية الواردة في المصادر الأندلسية وتحليلها وربطها بالأحداث السياسية التي شهدتها غرناطة، مع الاستفادة من كتب التراجم والمصنفات التاريخية والجغرافية، للكشف عن طبيعة النظام السياسي النصراني وآليات انتقال الحكم فيه.

واقترضت طبيعة البحث تقسيمه إلى محاور تناولت التعريف بمدينة غرناطة من حيث التسمية والموقع الجغرافي، ثم دراسة الحياة السياسية في عهد بني الأحمر، تلاها بيان إجراءات تعيين السلطان وأنواع البيعة الخاصة والعامة ومراسيمها، وصولاً إلى مهام السلطان وأبرز صلاحياته السياسية والإدارية، وانتهاءً بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الختام، فإن دراسة الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم تسهم في فهم جانب مهم من طبيعة النظام السياسي في آخر دولة إسلامية بالأندلس، وتوضح الكيفية التي حافظت بها الدولة النصرانية على استمرارها قرابة قرنين ونصف، رغم ما واجهته من تحديات سياسية وعسكرية كبيرة.

## أولاً: التسمية

لقد تعددت الآراء والصيغ والمعاني في مدلولات تسمية غرناطة، فيرى ياقوت الحموي أن غرناطة أو «أغرناطة» بفتح أولها وسكون ثانيها تعني الرماننة بلسان الأندلسيين، وقد سميت بهذا الاسم لكثرة أشجار الرمان فيها، كما وردت بألفاظ وصيغ متعددة مثل: غرناطة بفتح الغين وسكون الراء وفتح النون (الحموي، 1995، ج1، ص195؛ الحموي، 1995، ج4، ص95). كما أوردها بعض المؤرخين بلفظ أغرناطة بالهمزة في أولها، ويرى بعضهم أن هذا اللفظ هو الأصح، في حين ذهب آخرون إلى أن الرماننة تمثل شعار غرناطة التاريخي، والمتمثل بثلاث رمانات منحوتة على مدخل قصر الحمراء، فضلاً عن أن معنى غرناطة بالإسبانية هو الرماننة (عنان، 1997، ص160؛ القزويني، د.ت، ص547).

وقد أطلق بعض المؤرخين على غرناطة اسم شام الأندلس لما امتازت به من جمال الطبيعة ووفرة المياه والبساتين وحسن العمران، لاسيما بعد أن اتخذها الزاوي بن زيري مقراً له، ثم عمل حبوس الصنهاجي ومن بعده باديس بن حبوس على تطوير عمرانها وتقوية قصبته، الأمر الذي أكسبها مكانة سياسية وحضارية بارزة في عصر الطوائف (ابن عذاري، 1985، ج3، ص262-263؛ عنان، 197، ج2، ص26؛ الإدريسي، 1983، ص29).

ويرجع بعض الباحثين أصل تسمية غرناطة إلى العهد القوطي، إذ يرى أن الاسم مركب من كلمتين: «ناطة» وهي اسم قرية قديمة، و\*\*«غر»\*\* وهو مقطع أضافه المسلمون بمعنى الكهف أو الوادي العميق، فصار الاسم غرناطة (الحميري، د.ت، ص45).

## ثانياً: الموقع الجغرافي

تميّزت غرناطة بموقع جغرافي مهم أكسبها مكانة سياسية واقتصادية بارزة في الأندلس، إذ كانت تمثل معبراً مهماً للطرق التجارية وممرّاً للقوافل منذ عصور مبكرة، فضلاً عن طبيعتها الحصينة التي جعلتها هدفاً للتنافس والسيطرة من قبل القوى السياسية المختلفة (ابن الخطيب، د.ت، ص16؛ السامرائي وآخرون، 2000، ص289).

وقد وقعت مملكة غرناطة في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة الإيبيرية، يحدها من الشمال نهر الوادي الكبير، ومن الجنوب والشرق البحر المتوسط، في حين امتدت حدودها الغربية إلى سفوح الجبل الأسمر ووهاد منطقة الوادي الكبير، لتشمل مناطق حيان وقرطبة وإشبيلية شمالاً، وتمتد جنوباً حتى مضيق جبل طارق، وشرقاً إلى مرسية وساحل البحر المتوسط، وغرباً إلى قادس (ابن الخطيب، د.ت، ص16؛ الحميري، د.ت، ص457-459؛ الحميري، د.ت، ص58-60؛ الحميري، د.ت، ص448).

وكان وصف Ibn Khaldun أكثر شمولاً للإطار الجغرافي لغرناطة، إذ أشار إلى امتداد حدودها من البحر المتوسط شرقاً حتى جبل طارق جنوباً، ومنطقة المرية شمالاً، مع الإشارة إلى صغر مساحتها نسبياً، إذ يمكن اجتيازها سيراً من الشمال إلى الجنوب في عشرة أيام تقريباً، ومن الشرق إلى الغرب في ثلاثة أيام (ابن خلدون، د.ت، ج7، ص171).

كما وصف Al-Maqqari الطبيعة الجغرافية لغرناطة بأنها منطقة جبلية وعرة تمتد عند سفوح المرتفعات الشمالية، وتحيط بها مدن مثل بياسة وأبدة وحيان، وقد جعلت طبيعتها الحصينة منها منطقة نزاع مستمر بين المسلمين والنصارى، فضلاً عن اشتهارها بجمال مناظرها وكثرة محاصيلها الزراعية (المقري، 1968، ج3، ص217؛ الحموي، 1995، ج2، ص318؛ الحميري، د.ت، ص6).

وتألفت مملكة غرناطة من ثلاث ولايات رئيسة هي: ولاية غرناطة في الوسط، وولاية المرية في الشرق، وولاية مالقة في الجنوب، وكانت غرناطة العاصمة السياسية والإدارية للمملكة، وتضم مدناً مهمة مثل وادي آش وبسطة ولوحة وشلوبانية (الحميري، د.ت، ص604؛ الإدريسي، 1983، ج2، ص568-570).

أما ولاية المرية فقد اشتهرت بصناعاتها وتجارها وموقعها البحري المهم، وعدّها لسان الدين ابن الخطيب مركزاً اقتصادياً مهماً بقوله: «المرية هنية مرية بحرية برية، معدن المال وعنصر الجباية ومحطة التجار»، وكانت أول مراسي المسلمين في الأندلس، وضمت مدناً عديدة مثل أندرش ودلاية وبرجة وبرشانة والمنصورة وبيرة (ابن الوردي، 2008، ص69؛ العمري، 1971، ج4، ص223؛ ابن الخطيب، 1901، ج1، ص21).

أما ولاية مالقة فقد امتازت بموقعها على ساحل البحر المتوسط بين الجزيرة الخضراء والمرية، واشتهرت بخصوبة أراضيها وإنتاجها الزراعي، ولاسيما التين واللوز، فضلاً عن أهميتها السياسية إذ كانت عاصمة للحموديين في عصر الطوائف، حتى سقطت بيد النصارى سنة (892هـ/1487م) بعد حصار طويل (الإدريسي، 1983، ص183؛ القزويني، د.ت، ص532).

### ثالثاً: تعيين السلطان

لم يصل ملك الأندلس إلى أسرة بني الأحمر عن طريق الوراثة المباشرة في بدايته، وإنما يرجع الفضل في وصول هذه الأسرة إلى حكم بلاد المسلمين في الأندلس إلى السلطان النصرى محمد الأول ابن الأحمر، الذي أسس الدولة النصرية، واستطاع تثبيت أركان الحكم في غرناطة، ثم أصبحت السلطة بعد ذلك وراثية داخل الأسرة الحاكمة، إذ حرص سلاطين بني الأحمر على حصر الملك في ذريتهم والمحافظة على استمراره داخل البيت النصرى (ابن الخطيب، د.ت، ج2، ص64-65؛ ابن الخطيب، د.ت، ص35؛ الطوخي، 1997، ص154).

واستمر حكم بني الأحمر منذ عهد السلطان محمد بن يوسف مؤسس الدولة النصرية حتى سقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، إذ لم ينازعهم في الحكم أحد خارج البيت النصرى، واعتمدت الدولة في انتقال السلطة على نظام البيعة الذي تميز بوجود نوعين: بيعة خاصة وبيعة عامة (ابن الخطيب، د.ت، ص21-30؛ ابن خلدون، د.ت، ج4، ص170؛ القلقشندي، د.ت، ج5، ص26).

والبيعة في اللغة مشتقة من الفعل باع، وتعني المعاهدة أو الاتفاق، إذ كان العرب يضعون الأيدي بعضها فوق بعض عند إبرام العقود، ومنها جاءت دلالة البيعة على الطاعة والالتزام السياسي (ابن منظور، د.ت، ج8، ص26؛ الزبيدي، د.ت، ج21، ص370). أما ابن خلدون فقد وصف البيعة بأنها تشبه عقد البيع من حيث الالتزام، إذ تمثل عهداً بالطاعة بين الرعية والحاكم (ابن خلدون، د.ت، ص165).

أما في الاصطلاح السياسي الإسلامي، فالبيعة تُعدّ عقدًا بين الحاكم والمحكوم، تقوم على منح الشرعية السياسية لولي الأمر مقابل التزامه بإقامة العدل، وحماية الرعية، وتنظيم شؤون الدين والدنيا وتحقيق الأمن والاستقرار (أبو فارس، 1980، ص 299-300).

وكانت البيعة في سلطنة بني الأحمر تتم على مرحلتين: البيعة الخاصة التي تؤخذ من كبار رجال الدولة وأهل الحل والعقد من الوزراء والقضاة والقادة والعلماء، والبيعة العامة التي تؤخذ من عامة الناس، وغالبًا ما كانت تُعقد بعد وفاة السلطان أو خلعها مباشرة لضمان استقرار الحكم ومنع النزاعات السياسية (ابن الخطيب، 1980، ج 1، ص 125؛ ابن الخطيب، د.ت، ج 2، ص 98-99؛ ابن الخطيب، د.ت، ص 35).

وعلى أثر ذلك كان أهل الولايات والأقاليم يرسلون ممثليهم على شكل وفود تحمل البيعة إلى السلطان في العاصمة غرناطة (ابن الخطيب، د.ت، ص 72؛ المراكشي، د.ت، ص 188).

وعادةً ما كان جلوس السلطان لأخذ البيعة يمتد عدة أيام بسبب كثرة الوافدين من أنحاء السلطنة، فعندما دخل السلطان محمد الخامس (الغني بالله) إلى المريرة فاتحًا، أشار ابن الخطيب إلى أن الناس قصدوا بيعته أيامًا متتابعة، مما يعكس حرص بني الأحمر على أخذ البيعة لما تمنحه من شرعية سياسية للحكم (ابن الخطيب، 1956، ص 306-307؛ ابن الخطيب، د.ت، ج 2، ص 27).

#### رابعاً- إجراءات البيعة

كانت إجراءات البيعة في سلطنة غرناطة تتم في أجواء احتفالية يسودها الفرح، مع إقامة الولائم وتوزيع الهدايا على كبار رجال الدولة وعامة الناس، وقد وصف لسان الدين ابن الخطيب بيعة السلطان محمد الخامس بقوله: «تمت له البيعة في حفل مشهود، ومجمع لغيره غير معهود»، كما أشار إلى توزيع الهدايا والتحف على الناس بعد البيعة (ابن الخطيب، د.ت، ج 1، ص 400؛ ابن الخطيب، د.ت، ج 3، ص 135؛ ج 4، ص 260).

وبعد انتهاء إجراءات البيعة كان السلطان يتوجه إلى دار الملك (القصر) لاستقبال المهنيين والطائعين، فبعد مبايعة السلطان محمد الأول دخل قصره تحفّ المظاهر الاحتفالية، كما جلس

السلطان أبو الحجاج يوسف الأول في قصره لاستقبال الوافدين بعد الفراغ من مراسم البيعة (ابن الخطيب، د.ت، ج3، ص83؛ ابن الخطيب، د.ت، ص230).

وقد حفظت لنا كتب البيعة صورة واضحة عن تقاليد انتقال السلطة في غرناطة، ومنها كتاب البيعة الذي حرره ابن الخطيب للسلطان محمد الخامس (الغني بالله)، وكذلك كتاب البيعة الذي صاغه ابن الجياب للسلطان أبي الوليد إسماعيل عند توليه الحكم سنة 731هـ/1331م (ابن الخطيب، 1956، ج2، ص306؛ ابن الخطيب، د.ت، ج2، ص83).

ومن خلال نصوص البيعة يمكن استنتاج طبيعة النظام السياسي في سلطنة غرناطة، إذ أكدت هذه النصوص أن الحكم قائم على الالتزام بكتاب الله وسنة النبي ﷺ، وأن السلطان يُختار لما يتمتع به من صفات تؤهله للمنصب، مع تأكيد فكرة الطاعة والولاء بوصفها عقدًا دينيًا وسياسيًا يشبه بيعة الرسول ﷺ (ابن الخطيب، د.ت، ج1، ص541؛ ابن الخطيب، 1980، ج1، ص116-126).

كما أبرزت نصوص البيعة مكانة البيت النصري وعراقة نسبه العائد إلى الصحابي سعد بن عباد الأنصاري، ودوره في حماية المسلمين والجهاد والدفاع عن الإسلام (النباهي، 1866، ص125-128؛ ابن الخطيب، 1980، ج1، ص122).

وأكدت البيعات أيضًا أن الحكم في غرناطة يقوم على تحقيق الأمن والعمل بسياسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في مقابل التزام الرعية بالطاعة للسلطان المنتخب من أهل الدولة (ابن الخطيب، د.ت، ص77؛ ابن الخطيب، د.ت، ص84).

كما عكست نصوص البيعة الطابع الوراثي للحكم في الدولة النصرانية، إذ أصبح انتقال الملك يتم داخل الأسرة الحاكمة جيلًا بعد جيل (ابن الخطيب، د.ت، ص100؛ ابن الخطيب، 1336هـ، ص109؛ النباهي، 1866، ص117؛ ابن الأحمر، 1967، ص17).

وكانت البيعة تتم غالبًا في اليوم نفسه الذي تنتهي فيه ولاية السلطان، سواء بالوفاة أو العزل، منعًا لحدوث فراغ سياسي؛ فالسلطان محمد الثالث بويق في يوم وفاة والده، كما بويق السلطان يوسف بن إسماعيل بعد مقتل أخيه محمد الرابع مباشرة (القلقشندي، د.ت، ج9، ص252؛ الحريري، 1987، ص261).

وكذلك بويغ السلطان محمد الخامس (الغني بالله) يوم وفاة والده السلطان يوسف الأول سنة 755هـ/1354م، وهو ما يدل على حرص الدولة النصرية على سرعة انتقال السلطة لتجنب الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية (ابن الخطيب، د.ت، ج3، ص135؛ ج4، ص260؛ فرحات، د.ت، ص72).

أما ولاية العهد، فبعد أن ثبت السلطان محمد الأول أركان الدولة، عهد بالحكم إلى ابنه محمد الثاني الفقيه وأخذ له البيعة في حياته سنة 662هـ/1264م، وبذلك أرسى مبدأ الوراثة داخل الأسرة النصرية (ابن الخطيب، د.ت، ج2، ص65؛ ابن الخطيب، د.ت، ص36؛ الطوخي، 1997، ص155).

إلا أن ولاية العهد لم تكن مقصورة على الابن الأكبر دائماً، إذ قد تنتقل إلى الأخ أو الحفيد ما دام ينتمي إلى البيت النصري، كما لم يكن هناك عمر محدد لتولي الحكم، فبعض السلاطين تولوا العرش في سن صغيرة تبعاً للظروف السياسية السائدة (ابن الخطيب، د.ت، ص102؛ النباهي، 1866، ص122؛ ابن الخطيب، د.ت، ص202؛ ابن الخطيب، د.ت، ج2، ص13).

### الخاتمة

1. أثبتت الدراسة أن الإجراءات السياسية لتولي سلطان غرناطة الحكم لم تعتمد على الوراثة وحدها، بل ارتبطت بالبيعة والشرعية السياسية وموافقة كبار رجال الدولة.
2. اتضح أن نظام الحكم في الدولة النصرية قام على مبدأ الوراثة الأسرية داخل بيت بني الأحمر، مع بقاء إمكانية انتقال الحكم إلى الأخ أو الحفيد بحسب الظروف السياسية.
3. تبين أن البيعة كانت ركناً أساسياً في تثبيت السلطان الجديد، وقد انقسمت إلى بيعة خاصة لأهل الحل والعقد وبيعة عامة لعامة الرعية.
4. كشفت الدراسة أن كبار رجال الدولة من الوزراء والقضاة والفقهاء وقادة الجيش أدوا دوراً مهماً في إضفاء الشرعية على السلطان الجديد وضمان استقرار الحكم.
5. أوضحت المصادر النصرية أن إجراءات البيعة كانت تتم في أجواء احتفالية رسمية، تتضمن المراسيم والولائم وتوزيع العطايا، بما يعكس هيبة السلطة السياسية.

6. ظهر أن سرعة أخذ البيعة عقب وفاة السلطان أو خلعه كانت تهدف إلى منع حدوث فراغ سياسي أو صراع على السلطة داخل البيت النصري.
7. أكدت الدراسة أن لسان الدين ابن الخطيب يُعد من أبرز المصادر التي وثقت تفاصيل البيعة وإجراءات انتقال الحكم في غرناطة.
8. أشارت الدراسة إلى أن الظروف السياسية والعسكرية، ولاسيما تهديدات الممالك النصرانية والثورات الداخلية، أثرت بصورة مباشرة في آليات اختيار السلطان وولاية العهد.
9. برز أن الدولة النصرانية حاولت ربط شرعية الحكم بالدين، من خلال الاستناد إلى البيعة الشرعية والالتزام بكتاب الله وسنة النبي ﷺ.
10. خلصت الدراسة إلى أن استمرارية حكم بني الأحمر قرابة قرنين ونصف جاءت نتيجة مرونة نظام انتقال السلطة، وسرعة معالجة الأزمات السياسية، مع الحفاظ على وحدة البيت النصري نسبياً.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### أولاً: المصادر

1. أبو الفداء، إسماعيل بن علي (ت: 732هـ)، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، (باريس، 1840م).
2. الإدريسي، الشريف محمد بن محمد (ت: 560هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، 1983م).
3. ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (ت: 658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، (القاهرة، 1989م).
4. ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف بن محمد (ت: 807هـ)، نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان، تحقيق: محمد رضوان الداية، مطبعة النجوى، (بيروت، 1967م).
5. ابن الخطيب، لسان الدين (ت: 776هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، ط1، مطبعة الموسوعات، (القاهرة، 1901م).

6. ابن الخطيب، لسان الدين (ت: 776هـ)، أعمال الأعلام فيمن ببيع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق: ليفي بروفنسال، ط2، دار المكشوف، (بيروت، 1956م).
7. ابن الخطيب، لسان الدين (ت: 776هـ)، اللحة البدرية في الدولة النصرية، تحقيق: محب الدين الخطيب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، 1968م).
8. ابن الخطيب، لسان الدين (ت: 776هـ)، ربحانة الكتاب ونجعة المنتاب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط1، مكتبة الخانجي، (القاهرة، 1980م).
9. ابن الخطيب، لسان الدين (ت: 776هـ)، كناسة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق: محمد كمال شبانة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (القاهرة، د.ت).
10. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الفكر، (بيروت، د.ت).
11. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ)، المقدمة، دار الفكر، (بيروت، د.ت).
12. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت: 328هـ)، العقد الفريد، تحقيق: مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1983م).
13. ابن عذاري، محمد بن محمد المراكشي (ت: 695هـ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: محمد إبراهيم الكناني وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، 1985م).
14. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، (بيروت، د.ت).
15. ابن الوردي، عمر بن المظفر (ت: 852هـ)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقيق: أنور محمود زناتي، ط1، مكتبة الثقافة الإسلامية، (القاهرة، 2008م).
16. الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت: 626هـ)، معجم البلدان، ط2، دار صادر، (بيروت، 1995م).
17. الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت: 900هـ تقريباً)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، (بيروت، 1980م).
18. حدود العالم من المشرق إلى المغرب، مؤلف مجهول، تحقيق: السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، (القاهرة، 2003م).
19. القزويني، زكريا بن محمد (ت: 682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، (بيروت، د.ت).
20. القلقشندي، أحمد بن علي (ت: 821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية، (القاهرة، 1913م).
21. المقري، أحمد بن محمد التلمساني (ت: 1041هـ)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار الثقافة، (بيروت، 1968م).
22. النباهي، علي بن عبد الله (ت: 793هـ)، نزهة البصائر والأبصار، نشر مولر ضمن كتاب نخب من تاريخ المغرب العربي، ط1، (ميونخ، 1866م).

23. العمري، أحمد بن يحيى (ت: 749هـ)، مسالك الأبحار في ممالك الأمصار، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1971م).

24. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، (دم، د.ت).

#### ثانيًا: المراجع

1. أبو فارس، محمد عبد القادر، النظام السياسي في الإسلام، دار الفرقان، (الأردن، 1980م).
2. جوهر، أسعد، محنة العرب في الأندلس، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1988م).
3. الحريري، محمد عيسى، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس، ط2، دار القلم، (الكويت، 1987م).
4. الخلف، سالم بن عبد الله، نظم حكم الأمويين وسيرهم في الأندلس، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (المدينة المنورة، 2003م).
5. السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط1، دار الكتب الوطنية، (ليبيا، 2000م).
6. الطوخي، أحمد محمد، مظاهر الحضارة في الأندلس في عهد بني الأحمر، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، 1997م).
7. العبادي، أحمد مختار، صورة من حياة الحرب في الأندلس، ط1، منشأة المعارف، (الإسكندرية، 2000م).
8. عنان، محمد عبد الله، الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، ط2، دار الخانجي، (القاهرة، 1997م).
9. عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، (القاهرة، 1997م).
10. الكيلاني، سامي، في الربوع الأندلسية، مكتبة الشرق، (حلب، 1963م).
11. فرحات، غرناطة في ظل بني الأحمر، دار الخانجي، (القاهرة، 1997م).

#### ثالثًا: الرسائل والأطاريح / الدوريات (مرتبة هجائيًا)

1. بو حسون، عبد القادر، الأندلس في عهد بني الأحمر: دراسة تاريخية وثقافية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، (الجزائر، 2013م).